جراء موافقة تل ابيب ـ علـى الاقتراح ـ اخـلاء الاسرائيليين لعدد من المستعمرات الحدودية . (و) يكون باستطاعة الفدائيين عدم الالتـزام بهذا الاتفـاق » (٣٣) .

وعملا بسياسة التهدئة التي كانت مصر مضطرة اليها ، فان « الامور قد بدأت تتجه للاحسن من ذلك الوقت والى ثلاث شهور قادمة .. وان بعض الاوامر الحازمة قد صدرت الى القادة المحليين ، ولم تحدث اي حوادث خطيرة. وبدأ بترتيب مناقشة للاجراءات التي اقترحت لتخفيف درجة التأزم » (٣٤) .

وفعلا ، فقد ساد حدود قطاع غزة هدوء نسبي ، وتشددت الحكومة المصرية في مراقبة حوادث عبور الحدود ، واتخذت جملة اجراءات ، علـى راسها قرار حظر التجول الذي اصدره الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، ومنع بموجبه « التجول منعا باتا لاي شخص من المنطقـة الواقعـة تحـت رقابة القوات المصرية بفلسطين فيما بين الساعة الثانية عشر مساء والساعة الرابعة صباحا مع مراعاة احكام المادة الثانية من هذا الامر » . وكذلـك « تواجد أي شخص ما بين مواقع القوات المسلحة شرق خط السكة الحديد وبين خط الهدنة من الساعة السادسة مساء حتى الساعة السادسة صباحا ما عدا الطريق الرئيسي الموصل بين قريتي جباليا وبيت حانون الواقع شرق خط السكة الحديدية فيكون منع التواجد عليه من الساعة الخامسة مساء حتى الخامسة صباحا » .

ولقد « أستثني من أحكام هذا الامر قوات الامن والجيش وكل من تصرح له السلطات المختصة بذلك » (٣٥) .

في هذا الوقت ، كانت المحاولات مستمرة بهدف الوصول الـى اتفاق بين الطرفين ، وعاد الحديث عن مقترحات اسرائيل السابقة ، ووجهة النظر المصرية المعروفة ، « فقد أصر الاسرائيليون على موضوع التلفون المباشر بين القادة المحليين لمصر واسرائيل . وكان موقف المصريين الرفض . كما أن الاسرائيليين كانوا معنيين بأن تتضمن الاتفاقية نصا يسمح باجتماع القـادة المحليين للطرفين مباشرة بدون أي حضور من منظمة الامم المتحدة » (٣٦) . ويفسر كبير مراقبي الهدنة دوافع اسرائيل من وراء « السعي بقوة لتنظيـم مفاوضات مباشرة حتى في الامور الاقل اهمية بدت كأنها أصبحـت سياسة ثابتة تتابعها بقدر كبير من المثابرة » (٣٧) .

وهكذا كان المصريون يقطعون الطريق على محاولات الاسرائيليين لجر موضوع الامن على حدود قطاع غزة كي يصبح مدخلا لمناقشة امور ذات طابع سياسي .